منظور تحليلي
رؤى خبير بشأن قضايا السياسات الآنية

RAND
CORPORATION

أفكار أولية بشأن تأثير حرب العراق على أنظمة الأمن القومي للولايات المتحدة

كريستوفر إس. تشيفيز (Christopher S. Chivvis)، أولغا أوليكر (Olga Oliker)، أندرو إم. ليبمان (Andrew M. Liepman)، بن كونابل (Ben Connable)، جورج ويلكوكسون (George Willcoxon)، ويليام يونغ (William Young)

إن الكثير من التحليل الذي ظهر على الساحة في الذكرى العاشرة للغزو الأمريكي للعراق كان رجعيًا على نحو مفهوم، حيث يتضمن غالبًا مناقشات حادة حول من قام بارتكاب الخطأ ومتى حدث ذلك. بينما يسلك هذا المنظور التحليلي مسارًا مختلفًا بعض الشيء. إننا نقوم بإجراء دراسة استقصائية حول التأثير الشامل لحرب العراق على أنظمة الأمن القومي الأمريكي من خلال التحقيق في التغييرات الكبرى التي أحدثتها الحرب في الركائز الفكرية والمؤسسية لسياسة الدفاع والأمن للولايات المتحدة. ثم نُقيِّم بعد ذلك المقتضيات المستقبلية لتلك التغييرات ونناقش القول بأن الولايات المتحدة في أفضل الأحوال أضحت مستعدة على نحو أفضل بقليل لخوض حرب كالتي جرت ضد العراق مرة أخرى، رغمًا عن مرور عقد من المناقشات المؤلمة واللاذعة في واشنطن حول الخطأ الذي حدث. وعلى الرغم من أن ذلك يوحي باستنتاجات غير مُشجِّعة حول قدرتنا القومية على تحقيق إصلاحات مؤسسية بعيدة المدى أثناء فترة الحرب، فإن الوضع قد لا يكون سيئًا كما بدا عليه: فالحرب القادمة التي ستخوضها الولايات المتحدة لن تشبه بالضرورة حرب العراق بنفس القدر الذي تشابهت فيه حرب العراق مع الحروب التي سبقتها.

نبدأ بعرض بعض البيانات الأساسية عن الحرب، ثم نُركِّز على أربع قضايا رئيسية متداخلة: عمليات مكافحة التمرد، وتأسيس الدولة المدنية، ومساعدة قوّات الأمن، وقدرتنا على فهم الاحتياجات الخاصة لأنواع التدخلات المختلفة بشكل يسمح بتخصيص الموارد وتعديل التكهنات وفقًا لذلك.

نقاط رئيسية

- أعادت الولايات المتحدة اكتشاف مفهوم مكافحة التمرد خلال السنوات الأولى المؤلمة من حرب العراق. ولا شك أن إعادة الاكتشاف هذه ستكون واحدة من الموروثات الرئيسية للحرب بالنسبة للجيش الأمريكي. على الرغم من عدم احتفاظ الجيش وقوّات البحرية بكل القدرة المطورة، إلا أن رأس المال الفكري الذي تم تطويره سوف يستمر لسنوات عديدة قادمة.
- كما ساهمت حرب العراق في تحويل قيادة العمليات الخاصّة الأمريكية إلى قيادة أكبر وأكثر نشاطًا ترتبط ارتباطًا وثيقا بوكالات الاستخبارات المدنية. يبدو أن تفوق قيادة العمليات الخاصّة الأمريكية في الشؤون العسكرية الأمريكية مستمر في الزيادة على الأرجح حتى مع تلاشي تفاصيل تجربتي العراق وأفغانستان من الذاكرة.
- كان تأثير الحرب على الوكالات المدنية الأمريكية أقل مما كان يمكن أن يحدث، على الرغم من الإسهامات التي قدمتها وكالات مثل وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في هذا الجهد. ولم تُمنح وزارة الخارجية الأمريكية قط تمويلاً لمبادرات مهمة أخرى، مثل إنشاء فرق الاستجابة المدنية، على الرغم من أنها أنشأت مكتبًا لعمليات الصراع وإرساء الاستقرار. ولم يُبذل سوى اليسير من الجهد لتحويل التمويل من الوكالات العسكرية إلى الوكالات المدنية بوجه عام، على الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بانعدام التوازن الكبير الذي يعقّد جهود مكافحة الحروب على جميع الجوانب.
- حظيت الحاجة إلى تخطيط أفضل بين الوكالات لصالح جهود إرساء الاستقرار في فترة ما بعد الصراع باعتراف واسع النطاق. بعد المشكلات التي تمت مواجهتها في السنوات الأولى من الاحتلال الأمريكي، ولكن تم إجراء القليل من التحسينات الدائمة لتقويم القصور الذي قد يحدث في المسقبل. وقد تكون وزارة الخارجية أفضل تجهيزًا للتخطيط، لكنها لا تزال تفتقر إلى السلطة الحقيقية التي تمكّنها من وضع خطط مثمرة لما بعد الصراع عبر قطاعات الحكومة كافة.
- ينبثق أكبر تأثير للحرب على الوكالات المدنية الأمريكية من تجربة زمن الحرب لأعداد كبيرة من الموظفين المدنيين. ويشمل هذا التغيير الثقافي تفهمًا أكبر للجيش الأمريكي، وهو تطور إيجابي، فضلاً عن وجود تحول في مبادئ وأولويات المنظمات وقيادتها للمستقبل.
- كما أدخل مجتمع الاستخبارات إصلاحات مطروحة على المهارات التجسسية التحليلية، كنتيجة في أغلب الأحيان للإخفاق الأولي في التقييم الدقيق لحالة برامج أسلحة الدمار الشامل التي يملكها صدام حسين. وقد نُفذت هذه الإصلاحات جنبًا إلى جنب مع إعادة التنظيم الواسعة لمجتمع الاستخبارات الكامل الذي تم وضعه قيد التنفيذ بعد هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر).
- من المرجح أن يظل برنامج الاستجابة الطارئة للقادة الذي حظي بشعبية كبيرة لدى القادة الأمريكيين في العراق وتم تكراره في نهاية المطاف في أفغانستان، أداة في العمليات من هذا القبيل في المستقبل.
- لقد مُنيت الولايات المتحدة بزيادة متجددة في تكاليف التدخل العسكري ومخاطره واسعة النطاق على وجه العموم، ولكنها أقل قدرة على تقدير ماهية التكاليف الفعلية والمخاطر التي تنطوي عليها عملية استقرار معينة بأي قدر من الدقة. وستظل هذه المشكلة تعصف بالمناقشة في مناخ ما يكون فيه التدخل أمرًا ضروريًا، غير أن الموارد والإرادة السياسية محدودة.

مكافحة التمرد

في أعقاب غزو العراق عام 2003، كانت القضية العسكرية الأكثر جدلاً بشأن حرب العراق تتمثل على الأرجح في كيفية إجراء عمليات لمكافحة التمرد. وفي بداية اندلاع الحرب، لم تكن الولايات المتحدة قد تطرَّقت إلى حركة تمرد على نطاق واسع منذ حرب فيتنام، ولم يتلق الجنود الأمريكيون تدريبات أو خبرة سابقة لقتال قوّات غير نظامية. وعلى الرغم من أن القوّات التي تقودها الولايات المتحدة سرعان ما هزمت جيش صدام حسين التقليدي شر هزيمة، كافحت قوّات التحالف من أجل احتواء حركات التمرد التي تبعت ذلك وهزيمتها. وبينما غرق العراق غرقًا عميقًا في الحرب الأهلية، وجد الجنرالات وصانعو السياسات الأميركيون أنفسهم على حدٍ سواء يتطلعون إلى التحلي بعقيدة متماسكة لمكافحة التمرد.

وقد امتد النقاش إلى نطاق كبير، وساهم العديد من الأفراد في إعداد النهج الذي تم تبنيه في النهاية، بيد أن نقطة التحول الأساسية في هذه الخطوة ربما كانت تتمثل في نشر *دليل مكافحة التمرد لقوّات مشاة البحريّة/الجيش الأمريكي* (الدليل الميداني 3-24)، الذي قام بتأليفه لجنة يترأسها الجنرال دافيد باتريوس (David Petraeus). وبالرغم من أن الولايات المتحدة قد قامت بتطوير عقائد مكافحة التمرد قبل إصدار الدليل الميداني 3-24، اختلفت تلك المنشورات من حيث التصور والشمولية، وفوق كل ذلك، من حيث طريقة تلقّيها. وقد طالب الدليل الميداني 3-24، الذي نُشر في كانون الأول (ديسمبر) من عام 2006، ضمنيًا بتغييرات جوهرية في طريقة قيام الجيش الأمريكي بإدارة العمليات في العراق. وقد دافع الدليل عما أصبح يعرف باسم "النهج المرتكز على السكان". وهو نهج ينصب فيه تركيز العمليات الأمريكية على حماية المدنيين العراقيين بدلاً من أن ينصب على أسر مقاتلي العدو أو قتلهم (وحماية القوّات الأمريكية أثناء القيام بذلك). في شباط (فبراير) 2007، نال الجنرال باتريوس الفرصة لوضع أفكاره وأفكار رفقائه من أصحاب نظرية مكافحة التمرد قيد التنفيذ بصفته قائد القوة المتعددة الجنسيات في العراق. قد يناقش المرء مدى اتساق الممارسات الأميركية الفعلية في العراق بشكل صارم مع الدليل الميداني 3-24، بيد أنه منذ تلك المرحلة فصاعدًا، أصبحت مكافحة التمرد العدسة التي ينظر الجيش الأمريكي

انخراط مئات الآلاف من الجنود الأمريكيين في مكافحة التمرد.

من خلالها إلى الصراع. كما أثر ذلك تأثيرًا قاطعًا على الفكر الأمريكي حول العمليات العسكرية في أجزاء أخرى من العالم، وعلى رأسها أفغانستان.

وبعد أعوام من النكسات المؤلمة، أصبح الآن لدى أفراد الجيش وقوّات مشاة البحريّة عقيدة مكافحة التمرد الراسخة والتي لم تكن موجودة مع بداية حرب العراق. فتلك العقيدة، والمعرفة التي تكمن خلفها، لن تختفي بين عشية وضحاها. فمئات الآلاف من الجنود الأمريكيين منغمسون في مكافحة التمرد. وقد تم الاعتراف بأهمية مكافحة التمرد في مراجعة الدفاع كل أربع سنوات (QDR)، والتي خرجت بمكافحة التمرد من وراء الكواليس إلى العلن إن لم يكن إلى صدارة المشهد: "إن عمليات دعم الاستقرار، ومكافحة التمرد واسعة النطاق، وعمليات مكافحة الإرهاب ليست تحديات استثنائية أو مسئولية تقع على عاتق إدارة عسكرية منفردة." (ص 20). ذكرت مراجعة الدفاع كل أربع سنوات (QDR) في 2010 مكافحة التمرد 16 مرة، في حين ذكرته سبع مرات في 2006، ولم تُشر إليه مطلقًا في 2001.

وبموجب التوجيهات الاستراتيجية للدفاع (DSG) لعام 2012 الصادرة عن إدارة أوباما (Obama)، سيظل التركيز المؤسسي المُنصب على عمليات مكافحة التمرد ودعم الاستقرار ممتدًا لما بعد الانسحاب في أفغانستان. وعلى الرغم من أن التوجيهات الاستراتيجية للدفاع لعام 2012 قللت من التركيز على مكافحة التمرد إلى حد ما أقل مما ورد في الوثائق السابقة، فإن مكافحة التمرد ستبقى ذات أهمية حتى في مواجهة إعادة التوازن إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتقشف الميزانية: فعلى الرغم من أن التوجيهات الاستراتيجية للدفاع تنص على أن القوّات المسلحة القائمة "لن تكون كبيرة بالحجم المطلوب لإجراء عمليات دعم الاستقرار طويلة الأمد وواسعة النطاق"فيما يتعلق بالعراق أو أفغانستان، فإنها تدعو إلى (1) الاحتفاظ بقوة عسكرية من أجل عمليات

أحد العوامل المحفزة للتحول نحو أولوية مكافحة التمرد تمثل في إدراك أهمية التضاريس البشرية.

مكافحة التمرد صغيرة النطاق، (2) بذل الجهود للاحتفاظ بالمعرفة المؤسسية عن الحرب غير النظامية، (3) تحسين القدرة على تدريب القوّات الحليفة والمحلية في عمليات مكافحة التمرد ودعم الاستقرار، و (4) امتلاك القدرة على إجراء عمليات واسعة النطاق لمكافحة التمرد ودعم الاستقرار لفترة ممتدة عبر استدعاء قوّات الاحتياط. وعلاوة على ذلك، تُقر التوجيهات الاستراتيجية للدفاع لعام 2012 بأن عمليات دعم الاستقرار، بما في ذلك مكافحة التمرد عند الحاجة إليها، ستتبع حتمًا أي عمليات قتالية ضد خصم رئيسي للدولة. إن القدرة على احتلال بلد آخر والقيام بعمليات لتحقيق الاستقرار ومكافحة التمرد هي، في أقصى تقدير، بمثابة دعامة للتهديد الضمني بفرض الولايات المتحدة.لحالة الإكراه. وبالتالي فإن التوجيهات الاستراتيجية للدفاع لعام 2012 تكرر ما اشتملت عليه مراجعة الدفاع كل أربع سنوات (QDR) في 2010 والتي نصت على أن "هناك بعض الحالات القليلة التي يجب فيها على القوّات المسلحة الأمريكية أن تشارك في عمليات قتالية واسعة النطاق دون المطالب المصاحبة بالمساعدة في الانتقال إلى الحكم العادل والمتسم بالاستقرار"، مع الاعتراف بأن هذه الحالات موجودة.بالفعل.

وهناك ثمة عامل واحد يُحفِّز على التحوُّل إلى وضع مكافحة التمرد على رأس الأولويات ألا وهو الاعتراف بأهمية التضاريس البشرية. وقد أصبح هذا الأمر أكثر وضوحًا بعد نجاح قوّات مشاة البحريّة الأمريكية في محافظة الأنبار ومنطقة تلعفر في عام 2005، الأمر الذي مهّد لظهور العقائد الموجودة في الدليل الميداني 3-24. بعد تلك التجربة، بدأت الطريقة التي يستخدم من خلالها الجيش وقوّات مشاة البحريّة المعلومات الاستخباراتية في أن تتغير جذريًا، وشمل ذلك إبداء تقدير متزايد لقيمة الاستخبارات المحلية. كما تحول دور ضباط الاستخبارات أيضاً؛ فبدلًا من مجرد إطلاع كبار الضباط، تم إدماجهم بشكل أكثر شمولاً في العمليات داخل الوحدات ذات المستوى الأقل، حيث يمكنهم جمع المعلومات الاستخباراتية المحلية عن القبائل والشبكات والقضايا الاقتصادية والعناصر الأخرى للتضاريس البشرية واستخدامها بشكل فعال.

كما استثمرت وزارة الدفاع بكثافة في معدات مكافحة التمرد وقدراتها، على الأقل لاستخدامها في أماكن مثل العراق. وفي الفترة من عام 2001 إلى عام 2012، خُصِّص ما يقرب من 326 مليار دولار لعمليات الاستحواذ لدعم جميع عمليات الطوارئ في الخارج، والتمويل من أجل استبدال المعدات التي تضررت أو دُمِّرت في المعركة، ولشراء أنواع جديدة من المعدات مثل المركبات المدرعة المضادة للكمائن والألغام (MRAPs). ومنذ عام 2005 وحتى منتصف عام 2007 فقط، قدم الكونغرس تمويلاً إضافيًا لنحو 100 طائرة هليكوبتر و 48,000 شاحنة جديدة من جميع الأنواع. وقد اشترى البنتاجون أيضًا طائرات بدون طيار إضافية وطائرات مقاتلة من طراز AC-130. كما سارعت العمليات الأمريكية في العراق من الاتجاه الحالي بعيدًا عن فرق اللواء المقاتل والدروع الثقيلة إلى الفرق القتالية للواء المشاة، وكانت بمثابة دليل آخر على قيمة الفرق القتالية للواء سترايكر (Stryker). بحلول عام 2012، كان الجيش الأمريكي قد شكَّل تسعة ألوية سترايكر، على الرغم من وجود خطط حتى وقتنا هذا تفيد بتسريح لواء من هذه الألوية.

وفي الوقت نفسه، تحسنت قدرات الولايات المتحدة للتعامل مع التحدي المتمثل في الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وذلك في إطار جزئي عن طريق اقتناء العديد من المركبات المضادة للألغام. وفي الواقع فقد فرض التحدي الخاص بالأجهزة المتفجرة المرتجلة ضرورة إعادة النظر بشكل جذري في تصميم المركبات لدى القوّات المسلحة الأمريكية، مما شجَّع على التحول نحو تصميمات الهيكل الذي يأخذ شكل حرف V (التي تحول مسار الشظايا الناتجة عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة) للعديد من المركبات القتالية. وعلاوة على ذلك، فإن قرار استبدال مركبة المشاة القتالية برادلي بمركبة قتالية أرضية جديدة أو بديل قوي مماثل

نشأ أساسًا عن تجربة العراق، التي كانت شاهدة على تدمير العشرات من مركبات برادلي بالقنابل المزروعة على جانب الطريق.

كما أنشأ الجيش قدرات دائمة في مجالات جديدة أخرى كانت ضرورية لإعادة بناء هذا البلد وتحقيق استقراره. وشملت هذه المسائل الشؤون المدنية، والتخصص الإقليمي، والاتصالات الاستراتيجية. وبالاعتماد على الأموال التي تمت مصادرتها من صدام تم أيضًا تأسيس آلية مالية تعرف باسم برنامج الاستجابة الطارئة للقادة (CERP) يسمح للقادة العسكريين في الميدان بتوجيه الأموال (على سبيل المثال) لإصلاح أضرار المعركة أو دفع تعويضات للمتضررين أو لبدء مشاريع إعادة الإعمار المحلية. أثبت برنامج الاستجابة الطارئة للقادة شعبية كبيرة بين القادة حيث أنه استمر بتمويل مباشر من خزائن الولايات المتحدة. استخدم القادة تلك التمويلات لتشييد البنية التحتية العامة، مثل الطرق والمدارس والمجاري والعيادات الصحية، وهو الأمر الذي أتاح عادة وظائف للآلاف من العراقيين.

وخلال الحرب على العراق، أذن الكونغرس بنحو 4 مليارات دولار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة. وفي حين أن تكلفة البرنامج كانت صغيرة نسبيًا مقارنة بالتكاليف الإجمالية للحرب، إلا أنه قدم مبالغ كبيرة من النقد مباشرة في أيدي القادة الميدانيين ممن لديهم خبرة ضئيلة أو تكاد تكون معدومة في إدارة مثل هذه المشاريع. في السنوات الأولى، عانى البرنامج من نقص الإشراف والتوجيه من وزارة الدفاع. وكثيرًا ما تم التوقف عن مشاريع التعمير، أو تم تدميرها، أو لم يتم الشروع فيها من الأساس، وهي أمور تركت البرنامج عرضة لتوجيه اتهامات بالاحتيال وعدم الفعالية، مثل ما كشفته صحيفة واشنطن بوست الأمريكية عام 2008. كما وثَّق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR) ومكتب المساءلة الحكومية وغيرهما وجود مشكلات تتعلق بالإدارة والرقابة والمتابعة.

بالرغم من ذلك، فقد تحسَّنت فعالية برنامج الاستجابة الطارئة للقادة في 2006 عندما خضع لإشراف القيادة الجديدة للقوّات متعددة الجنسيات في العراق التي وجهت جهود البرنامج إلى تقديم الخدمات للشعب العراقي وإنجاز المشروعات "المتوقفة على الخطوة الأخيرة" بدلاً من الشروع في مشروعات جديدة من البداية. على الرغم من أن النية المُبيتة في الأصل كانت تميل إلى تمويل مشروعات إنسانية وطارئة صغيرة إلا أنه، وبمرور الوقت، أصبحت تمويلات برنامج الاستجابة الطارئة للقادة بشكل متزايد بديلاً لمشروعات المساعدة في التنمية الأكبر حجمًا والتي لم تكن تتلقى تمويلاً بشكل آخر. ولا زال القادة يرون برنامج الاستجابة الطارئة للقادة كأداة من أدوات مكافحة التمرد الأكثر فعالية، على الرغم من مشاكله؛ فالرؤى التي تم اكتسابها من منطق التجربة والخطأ لهذا البرنامج ستنير بشكل مأمول المهمات المستقبلية إن وُجدت، وهذا ما حدث بالفعل في أفغانستان.

قام الجيش أيضًا على نحو مثير بزيادة حجم قوّات الشؤون المدنية الدائمة. وتتألف وحدات الشؤون المدنية من متخصصين حاصلين على تدريب ثقافي ولغوي مناسب للقيادات القتالية الإقليمية كما يتمتعون بالخبرة في مهام دعم الاستقرار مثل سيادة القانون والاستقرار الاقتصادي والصحة العامة والبنية التحتية والتعليم. وعلى مدار سنوات كثيرة، كان لدى الجيش الأمريكي كتيبة واحدة فاعلة في الشؤون المدنية، وكانت تستدعي جنودها الاحتياطيين بشكل منتظم نظرًا للزيادة الكبيرة في احتياجات الشؤون المدنية. ورغم ذلك، فقد اضطر الجيش، بسبب الطلب العالي على دعم الشؤون المدنية أثناء حربي العراق وأفغانستان، إلى زيادة إمكانات شؤونه المدنية لتصبح لوائين كاملين بدلاً من كتيبة واحدة، حيث تمت إضافة اللواء الأول في عام 2007 واللواء الثاني في عام 2011. وبحلول عام 2015 كانت خطط الجيش تهدف إلى توفير 2000 جندي للشؤون المدنية في الخدمة السارية وحوالي 6000 جندي في الخدمة الاحتياطية.

حملت تجربة العراق في طياتها الكثير لتحويل قوّات العمليات الخاصة الأمريكية، التي يزيد عددها الآن بالرغم من انخفاض حجم القوّات بشكل عام. والمثال الواضح بشدة عن ذلك هو ظهور قيادة العمليات الخاصة المشتركة (JSOC). بالرغم من وجود قيادة العمليات الخاصة المشتركة، مثل لواءات سترايكر، قبل اندلاع الحرب، فإن هذه القيادة أصبحت أداة عسكرية ذات وتيرة سريعة وواسعة النطاق فقط مع بدء الصراع الخفي للسيطرة على بغداد.

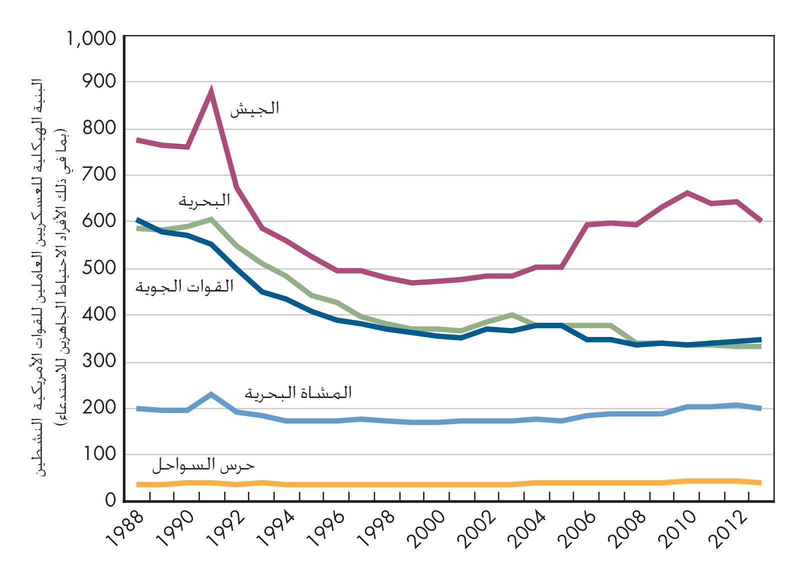
يساور الكثير من المراقبين القلق بشأن تناسي الجيش الأمريكي في المستقبل للدروس المستفادة عن مكافحة التمرد في العراق. وينبعث هذا الخوف بشكل جزئي من تجربة حرب فيتنام، حيث سعت بعض أقسام الجيش الأمريكي إلى نسيان الحرب بعد انتهائها، مما أفقد القوّات الأمريكية دروسًا أثبتت أنها ذات قيمة عالية في العراق. وبرغم ذلك فإن خطر خسارة المكاسب عند ممارسة مكافحة التمرد بعد حرب العراق ليس كبيرًا كما كان في سبعينيات القرن الماضي. وإذا لم يكن هناك سبب سوى عدم القدرة على استيعاب الدروس المستفادة من حرب فيتنام نفسها فإن ذلك يشكِّل الآن درسًا مستفادًا، وبالإضافة إلى ذلك، فإن درس حرب العراق تم التأكيد عليه بالتجربة الحديثة في أفغانستان. لذلك فإنه مع احتمالية تبدد رأس المال الفكري الذي تطور على مدار العقد الماضي، يبدو أنه من غير المحتمل خسارة هذا الفكر بالكامل بسبب عدد الجنود الذين أدوا الخدمة في العراق وتسليط الضوء على مكافحة التمرد في الكثير من المناظرات بشأن الاستراتيجية العسكرية في هذه الحملة. كما تُدمج الآن عمليات مكافحة التمرد تمامًا في المقررات الدراسية في الأكاديميات العسكرية الأمريكية لا سيما West Point. ومن الواضح أن الجيش الأمريكي قد أصبح أكثر اتزانًا في الوقت الراهن بشأن تنفيذ عمليات مكافحة التمرد، على الأقل في البيئات المماثلة لطبيعة العراق، عما كان عليه في عام 2003، حيث كان يفتقر إلى هذه الإمكانيات غالبًا ولم تكن موجودة في بعض الأحيان.

وعلى الرغم من ذلك، ليس من الضروري أن يتم الاحتفاظ بإمكانيات مكافحة التمرد المكتسبة في أثناء حرب العراق على المدى البعيد، كما لن تصبح مكافحة التمرد حسبما تمت ممارستها في العراق نموذجًا افتراضيًا تلقائيًا للحروب في المستقبل. وقد زاد إجمالي حجم القوّات البرية الأمريكية بشكل واضح في أثناء الحرب. وبعد حدوث انخفاض مطرد في حجم القوّات عقب نهاية الحرب الباردة، زاد الجيش الأمريكي بشكل كبير بالتعبئة بداية من غزو العراق كما هو موضح في الشكل 1. وعلى النقيض، زاد حجم قوّات مشاة البحرية بمعدل متوسط، في حين انخفض عدد قوّات البحرية والقوّات الجوية نوعًا ما. وثمة خطط جارية بهدف تقليل قوّات الجيش وقوّات مشاة البحرية إلى حجمهما قبل الحرب.

تلقت قوّات مشاة البحرية مؤخرًا دعوات لإعادة التركيز على عمليات الاستجابة المرنة، بما ذلك مجالها البرمائي التقليدي. وتعاني بعض قوّات المشاة البحرية من تحجيم دورها في العراق وأفغانستان كجيش مساعد، بدون تركيز خاص. وبالنظر للنجاح الذي حققته قوّات مشاة

من بين الخدمات، تزايد حجم الجيش بشكل كبير في أثناء الحرب.

الشكل 1. إجمالي القوّات الأمريكية التي تؤدي الخدمة بحسب فرع الخدمة، من عام 1988 إلى عام 2013. (آلاف الأفراد المؤدين للخدمة العسكرية حاليًا)



المصدر: التوازن العسكري، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، المجلدات من 88 إلى 113 (من عام 1988 إلى عام 2013).

البحرية في عمليات مكافحة التمرد، فإن هذه المخاوف قد تبدو مبالغًا فيها وفي بعض الأحيان تحيد عن لب الموضوع، ومع ذلك فهي تحمل دلالات عن التحديات عند الاحتفاظ بالمواءمات التي دعت إليها حرب العراق. كما توجد ضغوط مماثلة لإعادة التأقلم نحو وضع حرب اعتيادي داخل الجيش الأمريكي. ويتحمس قطاعا الخدمة للعودة إلى أصل أهدافهم العسكرية المتداخلة. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، حيث إن آثار الحجز واحتمالية تخفيض الميزانية مستقبلاً تظل مجهولة. ولذلك فعلى الأرجح سيتم عكس بعض جوانب القوّات المترسخة في دعم إمكانيات مكافحة التمرد.

من الأهمية بمكان أيضًا الإشارة إلى أن تبني الإمكانيات والمذهب القائم على التركيز على مكافحة التمرد لم يكن الأمر الوحيد الذي قمع العنف في العراق. كما أدت التغييرات المحلية باستثناء التكتيكات العسكرية الأمريكية المحسنة، لا سيما صحوة الأنبار، وهي حركة قائمة بذاتها انتفض من خلالها قادة العشائر السنية ضد القاعدة في العراق وكذلك عمليات الإجلاء غير المخططة والموجهة ذاتيًا التي أسفرت عن المقاطعة بين السنة والشيعة خصوصًا في بغداد، دورًا حاسمًا كما هو الحال بالنسبة للتحول الطبيعي إلى الحرب الأهلية. حتى في حالة الإعداد المثالي للقوّات الأمريكية لمكافحة التمرد، فإن ذلك قد يحقق جزءًا من متطلبات الإعداد اللازمة للنجاح في العراق. وتمثل الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في أفغانستان، بالإضافة إلى عدم الاستقرار المستمر الذي يضرب بالعراق، دليلاً (في حالة الحاجة إليه) على الحقيقة القائمة بأن بينما تكتيكات مكافحة التمرد واستراتيجيتها الفعّالة قد تكون شرطًا أساسيًا للنجاح، فإن هذه العوامل بمفردها ليست كافية لضمان نجاحها.

في النهاية، حتى في حالة تحسن إمكانيات مكافحة التمرد الأمريكية، فإن الكثير من الحروب قد تتطلب مستقبلاً أن تكون قدرة الولايات المتحدة *لدعم* المتمردين فعّالة بقدر قدرتها على *مواجهتهم*. وترتبط هذه القدرات ببعضها لكنها ليست متطابقة. على سبيل المثال، دعمت الولايات المتحدة وحلفاؤها التمرد في ليبيا ضد معمر القذافي، وبذلك قللت بشكل كبير من تكاليف التدخل. وقد ساعدت الولايات المتحدة على نحو مماثل المجموعات المتمردة التي تقاتل القوّات السوفيتية في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي. ومن الجدير بالملاحظة في كل حالة من هذه الحالات أنه على الرغم من أن التدخل يؤدي إلى تبعات غير مقصودة؛ قد تكون مساعدة المتمردين معقدة ومثيرة للاهتمام بقدر مكافحة التمرد، برغم الأسباب المختلفة. وثمة سياسة مماثلة تتشكل الآن لدعم قوّات المعارضة في تمردها ضد نظام الأسد في سوريا في شكل دعم تقدمه الولايات المتحدة وحلفاؤها والدول الإقليمية للمجموعات على الأرض. ويبقى لنا أن نرى المدى الذي ستصل إليه الدروس المستفادة من قتال المتمردين عندما يتعلق الأمر بمهمة مساعدتهم في الإطاحة بحكوماتهم.

وتمثل الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في أفغانستان، بالإضافة إلى عدم الاستقرار المستمر الذي يضرب بالعراق، دليلاً (في حالة الحاجة إليه) على الحقيقة القائمة بأن بينما تكتيكات مكافحة التمرد واستراتيجيتها الفعّالة قد تكون شرطًا أساسيًا للنجاح، فإن هذه العوامل بمفردها ليست كافية لضمان نجاحها.

خسائر القتال البشرية

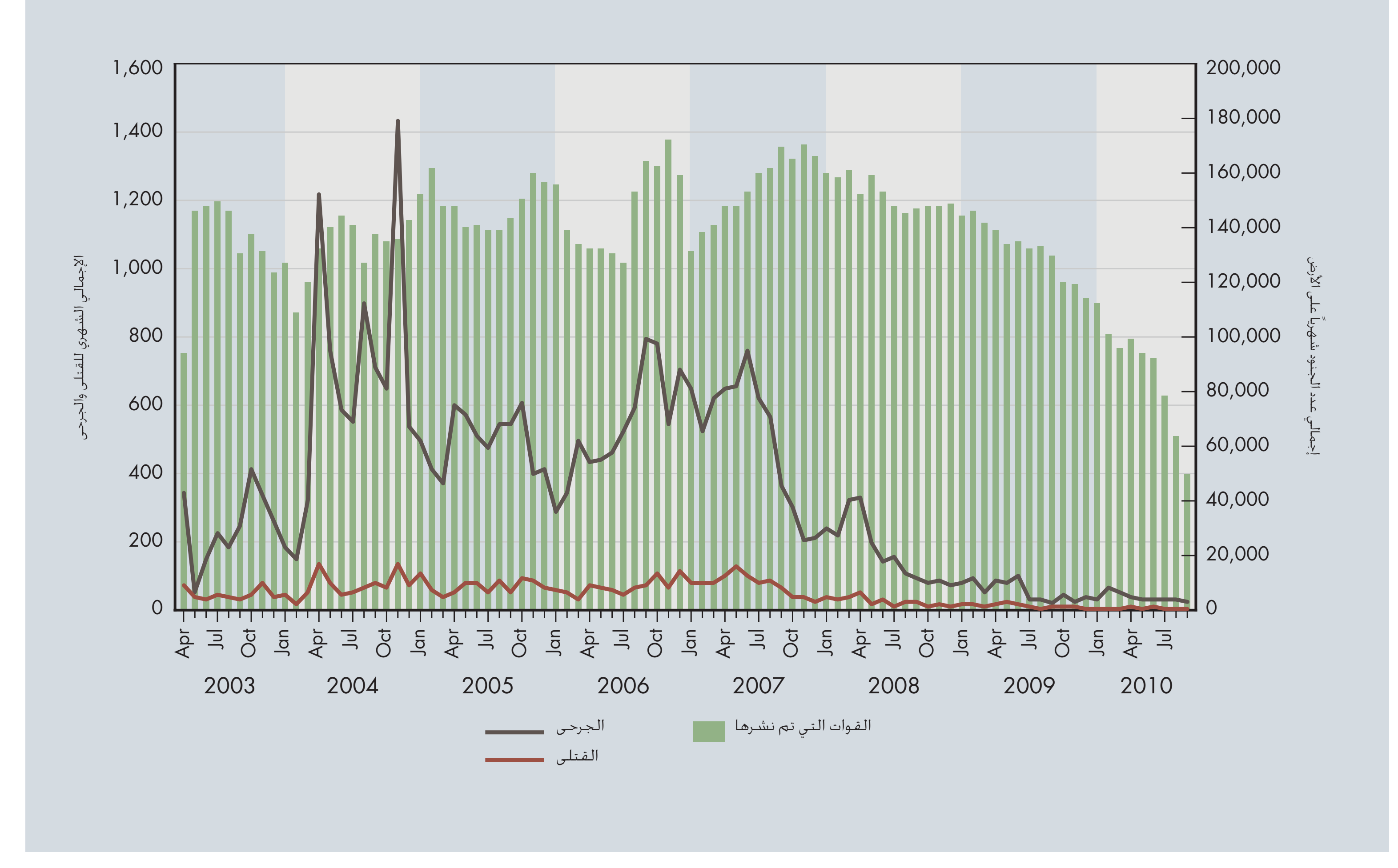
يجب أن تشمل أي طريقة من طرق احتساب تأثير حرب العراق على الولايات المتحدة تقدير الخسائر البشرية التي يُعاني منها المجندون والمجندات الأمريكيون في أثناء الحرب. وبالرغم من أن الضحايا الأمريكية المفجعة كانت أقل بكثير من نظيرتها في كوريا وفيتنام، وضئيلة للغاية مقارنة بالخسائر في الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلا أن أعداد الضحايا لازالت تُقدر بالآلاف حيث يترك كل ضحية خلفه حزنًا عميقًا يُخيم على أفراد العائلة ومحبيه. وكان عدد الجنود المصابين في الحرب، بالنسبة إلى عدد القتلى، أكبر مما سبق، وذلك نتيجة للتقدم الكبير في العلاج الطبي في ساحة المعركة الذي يحول دون وفاة المقاتلين الجرحى في موقع الهجوم. ويوضح الشكل 2 النمو في عدد الجنود المصابين والقتلى في العراق تزامنًا مع الانتشار الأمريكي بشكل أكبر.

يكتنف الغموض كثيرًا من التكلفة البشرية في هذه الأعداد. على سبيل المثال، تضاعف معدل الانتحار بين المجندين الأمريكيين في الفترة من عام 2001 إلى عام 2009. وعلى نحو لافت للنظر، فقد لقي 349 مجندًا ومجندة حتفهم بسبب الانتحار في عام 2012، أي أكثر ممن قضوا نحبهم في أفغانستان (295). وقد تفشى اضطراب ما بعد الصدمة بين الجنود والمدنين العائدين من مناطق الحرب.

وعلى المستوى الاستراتيجي، قد تُزيد معدلات الخسائر البشرية المنخفضة نسبيًا تلك من التوقعات العامة بإمكانية خوض الحروب في المستقبل بدون خسارة عدد كبير من القوّات الأمريكية. لقد فقدت الولايات المتحدة 58153 جنديًا في فيتنام؛ وقد قضى 4475 فردًا نحبه في العراق حتى حزيران (يونيه) من عام 2013 (وهو ضعف عدد القتلى حتى الآن في أفغانستان). ويرى كثير من المراقبين أن تسامح الرأي العام الأمريكي مع الخسائر البشرية للحرب قد انخفض منذ فيتنام. ويبدو أن الانخفاض النسبي في عدد الضحايا البشرية للحرب في العراق يُعزز هذا الاتجاه على الأرجح. ومن الأمور التي تظل غير واضحة وستتكشف لنا بمرور الوقت ما إذا كان هذا الأمر سيزيد من جنوح القادة الأمريكيين نحو التدخل العسكري خارجيًا في المستقبل من عدمه أو يقلل منه. ويبدو أن توقع التدخل المحتمل بأقل خسائر سيقلل التكاليف السياسية للتدخل، لكنه من المحتمل أن يزيد التأثير السلبي على القادة الأمريكيين في حالة خطئهم في احتساب معدل الخسائر بشكل كبير في الصراعات المستقبلية.

بلغت خسائر الأرواح الناجمة عن القتال ذروتها خلال السنوات الأولى من الحرب

الشكل 2. إجمالي العدد الشهري للقتلى والجرحى من المجندين الأمريكيين في ميدان القتال في العراق، في الفترة من نيسان (إبريل) 2003 حتى آب (أغسطس) 2010



المصدر: وزارة الدفاع الأمريكية، نظام تحليل الكوارث للدفاع، (تم الحصول على البيانات في 20 آذار (مارس) لعام 2013)، وخدمة بحوث الكونجرس، "تكلفة حرب العراق وأفغانستان والحرب العالمية الأخرى على العمليات الإرهابية منذ الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)". 29 آذار (مارس) لعام 2011.

إعادة تأسيس الدولة المدنية

نظرًا لانهيار المؤسسات السياسية العراقية وتباطؤ نموها الاقتصادي في أعقاب الغزو الأمريكي، بذلت الولايات المتحدة جهودًا مضنية لإعادة بناء دولة العراق مرة أخرى وترسيخ المظهر الخارجي للوحدة الوطنية في مجتمع يتخلله الضعف بشدة بفعل الاتجاهات الطائفية. وراقبت وزارة الدفاع بشكل مبدئي إجمالي العمليات بعد الحرب في العراق تحت رعاية سلطة الائتلاف المؤقتة. ومع ذلك، بعد فترة قصيرة تم استدعاء مسؤولون مدنيون من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الخزانة ووزارة العدل ووزارة الزراعة وهيئات أخرى للمساعدة في إعادة بناء الدولة المحطمة، التي تطيح بها الفوضى المتزايدة والظروف الخطيرة. وكان ينبغي لهذه الهيئات أن تحدد الموظفين المؤهلين والراغبين في القيام بالعمل على أرض الواقع. كما ينبغي عليهم تنسيق جهودهم، في كل من واشنطن والميدان، مع العمليات العسكرية الكبرى الجارية جنبًا إلى جنب. وقد أثبتت الهياكل القائمة بين هذه الهيئات أنها مرهقة وعديمة الفعالية، وكان هناك جدل كبير قائم في واشنطن حول مدى الحاجة إلى تغييرها. وللأسف بالرغم من هذا النقاش الدائر والإدراك الواسع للقيود التي تواجهها أنشطة المساعدة الأمريكية، تم تقييد تكيف الهياكل المدنية على أحسن تقدير.

كان هناك بعض المبادرات الرسمية التي تهدف إلى تحسين التنسيق العسكري المدني وترسيخ إعادة الإعمار المدني، منها التوجيه الرئاسي للأمن القومي رقم 44 (NSPD-44) وتوجيه وزارة العدل 3000.05، الصادرين في أواخر عام 2005. ويمثل التوجيه الرئاسي للأمن القومي رقم 44 إعلانًا رئاسيًا يضع إطار عمل ودلائل إرشادية وسلطات واسعة للتنسيق بين الهيئات بشأن إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. وقد وضّح التوجيه رقم 3000.05 طريقة تطبيق وزارة الدفاع للتوجيه الرئاسي للأمن القومي رقم 44 داخليًا. وقد منح التوجيه الرئاسي للأمن القومي رقم 44 وزارة الخارجية الأمريكية دورًا قياديًا في التنسيق بين الهيئات والتخطيط وتحديد مكتب منسق قضايا إعادة الإعمار ودعم الاستقرار (S/CRS) المؤسس حديثًا كصاحب دور مركزي في العملية. وقد أُوكِل إلى مكتب منسق قضايا إعادة الإعمار ودعم الاستقرار مهمة التعامل مع الموظفين والتنسيق بين الهيئات والتدريب والتخطيط اللازم لإعادة بناء الدولة المدنية.

لقد نما حجم مكتب منسق قضايا إعادة الإعمار ودعم الاستقرار من مكتب يضم عددًا ضئيلًا من الموظفين إلى مكتب به أكثر من 100 موظف في أثناء الحرب. وفقًا لما ورد في التقارير المقدمة مباشرة في عام 2005 إلى وزيرة الخارجية آنذاك كوندليزا رايس (Condoleezza Rice). وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه المكتب في بعض الجوانب، إلا أنه لا يزال يواجه بعض العقبات الخطيرة. فقد أدت المقاومة البيروقراطية والثقافية في الدولة ونقص التمويل اللازم من الكونجرس إلى إعاقة عمل المكتب. وعلاوة على ذلك، بينما يواصل مكتب منسق قضايا إعادة الإعمار ودعم الاستقرار دعمه لإعادة الإعمار والاستجابة للأزمات في دول متعددة، كان تأثيره على العراق ضئيلاً نسبيًا في النهاية. كان ذلك جزئيًا بسبب مقاومة المنسق لتولي الموظفين المدنيين إدارة فرق إعادة إعمار المقاطعات (PRTs) في العراق، وهو ما يشكل تحديًا رئيسيًا كانت تواجهه الدولة في هذا الوقت. وفي عام 2011 خلال فترة وزيرة الخارجية آنذاك هيلاري رادهام كلينتون (Hillary Rodham Clinton)، أُدرج مكتب منسق قضايا إعادة الإعمار ودعم الاستقرار في مكتب جديد ذي مكانة عالية تابع لوزارة الخارجية يُطلق عليه مكتب عمليات الصراع والاستقرار (CSO)، الذي يواصل القيام بوظائف المكتب القديم المتمثلة في الاستجابة للأزمات والتنسيق بين الهيئات والتخطيط الأساسي، لكنه يظل صغيرًا نسبيًا وقد ركّز على الحيلولة دون وقوع الأزمات والصراع ضئيل النطاق بعيدًا عن العمليات بحجم العراق.

لقد حقق مكتب منسق قضايا إعادة الإعمار ودعم الاستقرار، والمعروف بمكتب عمليات الاستقرار والصراع لاحقًا، نجاحًا في إرساء أفضل إجراءات تخطيط الأزمات في الدولة وإنشاء قدرة محدودة للاستجابة للأزمات المدنية. وفي عام 2008، أطلق مكتب منسق قضايا إعادة الإعمار ودعم الاستقرار إطار عمل لتقييم الصراع بين الوكالات، وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات لبذل مزيد من التقييم المنهجي بين الوكالات لحلول الصراع، مما يزيد التعاون، وتحسين التخطيط بين

الوكالات عمومًا من أجل منع نشوب الصراعات والحد منها وتحقيق الاستقرار لها. وقد تم نشر هذا الإطار أو جدولته لأكثر من 20 دولة تشمل الأزمات في طاجيكستان وكمبوديا وليبيريا (مرتين) والفلبين وقيرغيزستان ونيبال. كما تستخدم وزارة الخارجية الأمريكية، من خلال مكتب عمليات الاستقرار والصراع، نظام التحذير المبكر للأزمات المتكامل الخاص بوكالة مشاريع البحوث المتطورة الدفاعية، الذي يجمع ملايين التقارير الإخبارية لتحديد اتجاهات الصراع الطارئة. كما أجرى مكتب عمليات الاستقرار والصراع تدريبات محاكاة بهدف تحسين استجابات الدولة للأزمات في ميانمار ومالي وجنوب السودان والسودان وزيمبابوي.

كما سعت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش (George W. Bush) إلى جمع كادر احتياطي من الخبراء المدنيين ذوي المهارات والخبرة في حلول الأزمات، بالإضافة إلى بناء هياكل بيروقراطية لدعم التخطيط لجهود التعمير المدنية وإدارتها. وفي أوائل حرب العراق واجه المسؤولون العسكريون والمدنيون نقصًا خطيرًا في الخبراء المدنيين الذي يمكن نشرهم في العراق في مجالات مثل الهندسة المدنية وحفظ الأمن والنظام العام وعلم القانون والإدارة والإشراف والهندسة الزراعية. واستجابة لذلك، طلب البيت الأبيض في عام 2008 التمويل من الكونجرس من أجل فرق استجابة مدنية يديرها مكتب منسق قضايا إعادة الإعمار ودعم الاستقرار المتكون من 250 موظفًا دائمًا، و2000 مركز وظيفي لمكون احتياطي مستمد من وكالات حكومة أمريكية، و2000 مركز وظيفي للموظفين الاحتياطيين الإضافيين مستمد من القطاعات العامة والخاصة على حد سواء. وقد موّل الكونجرس المرحلة الأولى لهذين المكونين دون المكون الثالث، ولم يكتمل المكون الثاني بالموظفين أبدًا. وقد تضاءلت مستويات موظفي فرق الاستجابة المدنية في ظل إدارة أوباما. وقد انخفض عدد موظفي فرق الاستجابة المدنية الاحتياطيين، المدربين والجاهزين للانتشار بمجرد إصدار إخطار مدته 48 ساعة، إلى النصف، حيث انخفض العدد من 1000 مسؤول إلى 500 مسؤول، وذلك وفقًا لخدمة بحوث الكونجرس للفترة ما بين عامي 2011 و2012. وبلغ عدد موظفي المكون النشط لفرق الاستجابة المدنية حوالي 130 اعتبارًا من عام 2012. من المتوقع أيضًا خفض عدد الموظفين إلى النصف في الأساس، مع وجود خطط

في حين لم تمتلك الولايات المتحدة أو حلفاؤها على حد سواء قوة شرطية لمرحلة ما بعد الصراع كبيرة بما يكفي لتغطية جميع أرجاء العراق في عام 2003، ربما تمكنت قوة شرطية لحفظ الأمن من سد الفجوة بين المهمات المدنية والعسكرية. . .

إضافية لتقليل المكون النشط إلى عدد لا يتجاوز 53 موظفًا. كما أغلق مكتب عمليات الاستقرار والصراع مكتبًا ومستودعًا وأوقف عمل المعدات الموجودة. وستواصل مخاوف التكلفة الضغط على هذه الأرقام مخفضة إياها.

في غضون ذلك، تم اقتراح العديد من المبادرات المحتمل إفادتها غير أنه لم يتم تبنيها على الإطلاق. وقد كان أحد الأمثلة على ذلك قوة شرطية لتحقيق الاستقرار قادرة على الانتشار في مناطق القتال للقيام بمهام شبه عسكرية تدريبية ولحفظ الأمن والنظام العام التي كانت منعدمة في العراق ووجب تغييرها بشرطة عسكرية أو جنود نظاميين تابعين للجيش. وفي حين لم تمتلك الولايات المتحدة أو حلفاؤها على حد سواء قوة شرطية لمرحلة ما بعد الصراع كبيرة بما يكفي لتغطية جميع أرجاء العراق في عام 2003، ربما تمكنت قوة شرطية لحفظ الأمن من سد الفجوة بين المهمات المدنية والعسكرية مثلما قامت قوّات الشرطة الفرنسية وقوّات الشرطة الوطنية الإيطالية بعملها بفعالية في مناطق أخرى في مرحلة ما بعد الصراع مثل كوسوفو. وبينما انهارت السلامة العامة في صيف عام 2003 وخريفه، افتقدت الولايات المتحدة إلى رد فعل سريع وقوة شرطية ذات طابع عسكري مدربة على التحكم في الشغب والكثافة السكانية وفرقة الأسلحة والتكتيكات الخاصة (SWAT) وحماية المنشآت وتنظيم التعليمات القانونية. وعلى الرغم

ولم تقتصر مثل تحديات التوظيف هذه على الولايات المتحدة: فقد واجه الحلفاء الأوروبيون، الذين كان يُعتقد فيما مضى أن لديهم مؤهلات خاصة للتعمير المدني، نفس القدر من الصعوبة في تحديد الفريق الذي يمكن بسهولة إعفاءه من الواجبات المحلية وإقناعه بقضاء فترة طويلة من الزمن في الخارج في خضم حرب مثيرة للجدل.

من أنه لم يكن بمقدورها وحدها منع الانهيار المترتب، إلا أنه تم التسليم بأن غياب مثل هذه القوّة بمثابة معضلة واسعة النطاق. وقد أدرك العديد من صنّاع السياسة في الولايات المتحدة كيف أن قوة كهذه ستفيد عمليات تحقيق الاستقرار وذلك حتى قبل حدوث الغزو، وأثرت الحرب من النقاشات، مع ظهور العديد من المقترحات. غير أنه لم يتم العمل بمقتضى هذه المقترحات مطلقًا.

شكّل دمج القيادات القتالية الأمريكية (COCOMs) في عملية صنع القرار في واشنطن نقطة مضيئة. وقد استُبعدت القيادات القتالية من المداولات المنتظمة المشتركة بين الوكالات التي تقود صناعة قرار الأمن الوطني للولايات المتحدة في بادئ الأمر، غير أنه كثيرًا ما كانت القيادات القتالية تحضر أو تُمثل مباشرة في المناقشات المهمة على مدار الحرب. ومع أن هذا التطوير شكّل بعض المخاطر، فمن غير المناسب، على سبيل المثال، لمسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية أن يتولوا (أو يُنظر إليهم يتولون) إصدار أوامر لكبار الضباط في ساحة القتال في نهاية المطاف؛ إلا أنه ساعد في تحسين تدفق المعلومات بين الوكالات وفي التنسيق بين الجهود المدنية والعسكرية.

وعلى الرغم من ذلك، كان التقدم ضئيلاً في أغلب الأحيان عندما تعلق الأمر ببناء قدرة مدنية أو تحسين التنسيق المدني والعسكري. وتمثلت المشكلة في وجود جوانب عجز في التمويل والتوظيف. ورغم تسليم إدارة بوش المتنامي بأن المهارات الضرورية للتعمير في فترة ما بعد الحرب، الاقتصادي والسياسي والتقني وغير ذلك، وُجدت غالبًا خارج الجيش أكثر مما وُجدت بداخله، ظلت الميزانية المخصصة لعمليات التعمير العسكري والمدني غير متوازنة على نحو فادح؛ وتجاوز تمويل التعمير من وزارة الدفاع تمويل الوكالات المدنية بمعدل خمسة إلى واحد (ولكي نكون منصفين، يُوضح هذا التناقض جزئيًا حقيقة أن تمويل وزارة الدفاع المذكور بغرض "التعمير" شمل مبالغ كبيرة جدًا استُخدمت في تدريب قوّات الأمن العراقية وتجهيزها). واكتشفت وزارة الخارجية الأمريكية ووكالات مدنية أخرى صعوبة تعيين خبراء يتمتعون بمؤهلات ورغبة في الانتشار في العراق الذي مزقته الحرب. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2007، هددت وزيرة الخارجية رايس بتكليف موظفي السلك الدبلوماسي للخدمة في العراق، غير أن المتطوعين حققوا ذلك في النهاية ولم توجد حاجة لمثل هذه "التكليفات الموجهة". وبالطبع، لم تقتصر تحديات التوظيف هذه على الولايات المتحدة: فقد واجه الحلفاء الأوروبيون، الذين كان يُعتقد فيما مضى أن لديهم مؤهلات خاصة للتعمير المدني، نفس القدر من الصعوبة في تحديد الفريق الذي يمكن بسهولة إعفاءه من الواجبات المحلية وإقناعه بقضاء فترة طويلة من الزمن في الخارج في خضم حرب مثيرة للجدل.

إن كانت هناك تغييرات محدودة على الهياكل الرسمية وإجراءات التشغيل، ترتبت بعض الآثار المهمة الأقل وضوحًا على الوكالات المدنية. وقد كان التأثير الأبرز للحرب على هياكل السياسة الخارجية المدنية للولايات المتحدة ثقافيًا على الأرجح. وقد تشكّل من تجربة الموظفين العاملين في مناطق القتال. وتم تشكيل جيل من موظفي السلك الدبلوماسي للولايات المتحدة من خلال الخدمة إما في سفارة بغداد أو فرق إعادة إعمار المقاطعات في أرجاء العراق. وتُعد المعرفة المؤسسية لوزارة الخارجية الأمريكية بديناميكيات السياسات المحلية وتعقيدات العقيدة العسكرية في الوقت الحالي أكبر مما كانت عليه قبل الحرب، عندما كان الاتصال بين السلك الدبلوماسي والمسؤولين العسكريين عرضيًا بشكل أكبر وأقل كثافة في المقام الأول. وحاليًا، عمِل الآلاف من

موظفي السلك الدبلوماسي إلى جانب الضباط العسكريين على إدراك منظوراتهم، ونتج هذا عن إعداد أفضل للعمل معهم مرة أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك. وبالمثل، أدرك الضباط العسكريون بشكل أفضل المساهمات التي يمكن لنظرائهم المدنيين ونظرائهم في وزارة الخارجية الأمريكية تحقيقها في جهود مكافحة التمرد وتحقيق الاستقرار وأثنوا عليها.

كان لحرب العراق تأثير مماثل على مجتمع استخبارات الولايات المتحدة، وخاصةً على عناصرها في الخارج. وعلى غرار وزارة الخارجية الأمريكية، خضعت قطاعات مهمة من مجتمع الاستخبارات لتحول ثقافي أيضًا نتيجة لعمليات الانتشار وقت الحرب، مع وجود بعض الموظفين الذين تناوبوا العمل في العراق عدة مرات. وشكّلت الخدمة في منطقة الحرب شرطًا للترقية في أغلب مجتمع الاستخبارات، وهو القياس الأهم للقيمة ضمن الخدمة السرية، وتعد الجزء الموضوعي الرئيسي والتحدي المتعلق بالقوى البشرية في المنظّمات الاستخباريّة التحليلية. وتفاقم تأثير العراق بموجب المطالب المماثلة في أفغانستان، وعلى نطاق أوسع، بموجب الأهداف العالمية لمكافحة الإرهاب.

وعلى غرار موظفي السلك الدبلوماسي، يشعر موظفو الاستخبارات ومنظماتهم الآن براحة أكبر بالعمل عن كثب مع الجيش في العمليات المشتركة، على سبيل المثال، مع قيادة العمليات الخاصة المشتركة. وعلى الرغم أن تجربة العراق لم تخلق هذا التعاون (الذي نشأ عن جهود أمريكية أوسع لمكافحة الإرهاب)، إلاّ أن الحرب والنضال لتجنب الكوارث ساعدا في توطيده.

كما أبرزت مهمة الإدارة الخطرة والمعقدة في العراق في الفترة من عام 2003 حتى عام 2011 قيمة علاقات العمل عن كثب مع مجموعة كبيرة من خدمات استخبارية أجنبية، في كلا الجانبين المدني والعسكري. قدم مجتمع الاستخبارات درجة غير مسبوقة من التعاون مع أجهزة الاستخبارات الأجنبية مما ساعد على تحديد عناصر القاعدة الذين يمثلون عدوًا مشتركًا وتعقبهم والقبض عليهم، وذلك عقب أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر). في بداية الحرب في العراق، ثبت أن تلك العلاقات تُمثل قوة حاسمة مُضاعفة وقد عملت أجهزة الاستخبارات عن كثب مع مجموعة من الحلفاء منهم الحلفاء الأوروبيين والعرب، وغيرها من الأجهزة التي تمتعت بوصولٍ أفضل إلى المجتمعات في العراق وكانت أكثر أُلفةً مع مجتمعها الإنساني.

لكن العمل الاستخباراتي في الدول الأجنبية وقت السلم يتطلب بوضوح مهارات وعادات مختلفة أكثر من تلك المهارات الضرورية من أجل النجاح في جمع المعلومات الاستخباراتية في منطقة حرب مثل العراق. فوتيرة العمل في منطقة الحرب أسرع بكثير وقد تتطلب تساهلًا أكبر لخوض المخاطر. ينتاب بعض المحللين القلق حيال ما قد تجده الخدمة الوطنية السرّية التابعة لوكالة الاستخبارات الأمريكية من صعوبة في إعادة التأقلم مع العمليات وقت السلم.

وبشكل عام، في الوقت الذي ستكون فيه الولايات المتحدة أفضل قليلًا عندما تحتاج إلى الاستعانة بمدنيين أمريكيين في المرة القادمة لدعم عملية إعادة الإعمار فيما بعد الحرب بالخارج، فإن التغيرات الدائمة التي تطرأ على قدرات الولايات المتحدة محدودة للغاية. إضافةً إلى ذلك، لم تبذل وزارة الخارجية الأمريكية أية جهد منهجي لاستخلاص الدروس المستفادة من تجربتها في العراق، بخلاف الجيش. وسيكون من المجدي القيام بذلك اليوم قبل الغد، خشية أن تتلاشى ذكريات الحرب وتضيع فرصة المعرفة المؤسسية. ومع ذلك فإن التحدي الرئيس، وتحديدًا المفروض على الخارجية، هو نقص التمويل. وفي ظل الوضع التقشفي للميزانيات حاليًا، فإن فرص تغير هذا الوضع لا تزال ضبابية.

تشكيل قوّات أمن أجنبية

خلال حرب العراق، تحدث آنذاك الرئيس بوش عن آماله في أن تصبح قوّات الأمن العراقية بعد حكم صدام قادرة على النهوض بحيث يمكن للقوّات الأمريكية الانسحاب. غير أن تدريب قوّات أمن عراقية فاعلة أثبت صعوبة بالغة. توقعت جهات التخطيط الأمريكية في البداية أن العراق يمتلك قدرة شرطية فاعلة تمكّنه من حفظ القانون والنظام بعد انتهاء الغزو. وفعليًا، فالعراق لم يمتلك أيًا من هذه المقومات وكان على سلطة الائتلاف المؤقتة، التي أدارت شؤون العراق بعد الحرب، الاضطلاع بإصلاح شامل في جهاز الشرطة العراقي وإجراء أعمال تصحيح وتطبيق نظم عدالة مع تشكيل منظمات عسكرية واستخباراتية في الوقت نفسه. بمعنى آخر، كان على سلطة الائتلاف المؤقتة تشكيل نظام أمني بالكامل لدولة حديثة من نقطة الصفر. وهي مهمة صعبة بأي حال، وقد قاربت على أن تكون مهمة مستحيلة مع تصاعد وتيرة العنف داخل العراق. كانت قوّات التحالف العسكرية تولي أهمية للمساعدة في إنشاء جيش عراقي جديد، بيد أنهم سرعان ما وجدوا أنفسهم يبذلون الكثير والكثير في مساعدة الشرطة العراقية، وهو احتمال لم يكونوا مجهزين جيدًا لتحمله.

كانت هذه التحديات مختلفة للجيش والشرطة. كان التدريب العسكري، خاصة التدريب الأساسي، أقل صعوبة، ولم يكن ذلك إلا لأن النُهج الموضوعة في سياقات أخرى يمكن تبنيها بسهولة وقد أوكلت المهمة للأفراد العسكريين ذوي المهارات التدريبية اللازمة. وقد تم بناء وزارة دفاع عراقية جديدة من الصفر. شهدت الخطط الموضوعة للقوّات العسكرية تغيرًا كبيرًا بمرور الوقت، من المفهوم الأولي لقوة عسكرية صغيرة موجهة نحو الاستقرار الداخلي إلى قوة أكبر قوامًا ذات قدرات جوية ومدرعة وغيرها من القدرات. على الرغم من أن انتشار الجيش العراقي الناشئ في الأوساط الداخلية كان مسألة تحمل طابعًا سياسيًا، بسبب تزايد حالات التمرد، أصبحت المهمات الداخلية محل تركيز، كما عكست أنشطة التدريب والتطوير ذلك الواقع بشكل كبير.

أثبت تدريب قوّات الشرطة أنه أمر أصعب. تم الاستعانة بوزارة الخارجية في البداية لقيادة هذا الجهد، حيث كان لها دور مماثل في منطقة البلقان وأمريكا الجنوبية، غير أن الولايات المتحدة كانت تفتقر إلى الموارد والفريق للنهوض بذلك على النطاق المطلوب. تم إيفاد مستشارين شرطيين، وأُعيدت هيكلة وزارة الداخلية، غير أن التدريب لم يحقق أي تقدم بشكل عام. استولت الميليشيات الطائفية على العديد من وحدات الشرطة، كما كان النظام متراجعًا. كان من عاقبة تلك الممارسات الطائفية أنها تُهوي بالمجهود الأمريكي بشكل عام. كان من الممكن أن تحقق قوّات شرطة محلية فاعلة تقدمًا هائلًا في استعادة ثقة المدنيين.

عندما نهض التحالف العسكري بدور تطوير قوّات الشرطة في أيار (مايو) 2004، شهدت العملية برمتها تسارعًا كما خُصص أفراد عسكريون لدور التدريب الريادي مدعومين بمستشارين شرطيين. غير أن ملاءمة القوّات العسكرية الأمريكية لتلك المهمة، كانت محل شكوك كبير لدى مراقبين خارجيين. خضعت نُهُج البنتاجون للتغيير مرارًا وتكرارًا، وبقيت مهمة تطوير الشرطة أولوية فرعية، تتأخر كثيرًا عن أولوية بناء الجيش العراقي.

استُعيد الدور الرائد للخارجية الأمريكية في تدريب الشرطة بالتزامن مع الانسحاب النهائي للقوّات البرية الأمريكية في عام 2011، ومع ذلك لا تزال هناك العديد من التحديات المتعلقة بطاقم الأفراد والتمويل. في ظل غياب القوّات العسكرية الأمريكية، يجب على وزارة الخارجية الأمريكية في الوقت الحالي توفير الأمن لمدربيها على الأرض، ما يعني الاعتماد على جهات مسلحة بالتعاقد ما يمثل وجودهم على أرض العراق مشكلة عصيّة بالنسبة لشعب العراق. وحتى كتابة هذا التقرير، تدهورت حيوية برنامج تطوير جهاز الشرطة التابع لوزارة الخارجية، إلى جانب رغبة العراقيين في المشاركة. ويبدو أن هناك أسبابًا متعددة لعدم فاعلية البرنامج، بما في ذلك سوء تصميم البرنامج وتنفيذ وزارة الخارجية له، وتراجع النفوذ السياسي الأمريكي على صناع القرار العراقيين في مجال الأمن بعد انسحاب القوّات البرية الأمريكية، والشكوك العراقية الراسخة على نطاق واسع في نوايا الحكومة الأمريكية التي يبلغ عدد موظفي سفارتها بالعراق 16000 موظف. وبصرف النظر عن مصدر التحديات التي

يواجهها البرنامج. فإن بيان ميزانية وزارة الخارجية الأمريكية لعام 2013 يشير إلى إنهائه المبكر والمخزي.

وكما هو الحال في مكافحة التمرد، فإن التأثيرات الدائمة لتجربة التدريب، لقوّات الجيش والشرطة على حد سواء، قد تكمن في الطريقة التي وضعت بها قوّات الجيش برنامجها لهذه الجهود في المستقبل. دخلت القوّات المسلحة الأمريكية العراق وهي مستعدة لتدريب قوة عسكرية في ظل حالات من الأمن النسبي، لكن انتهى بهم المطاف إلى ضرورة التركيز على سرعة تطوير قدرات شرطية وعسكرية وطنية تجدر الحاجة إلى نشرها فورًا للقتال جنبًا إلى جنب مع الضباط العراقيين الذين قاموا بتدريبهم. وظهرت أنظمة المستشارين المُدمجين الذين يخدمون مع الوحدات القتالية بمرور الوقت، في كل من منطقتي القتال في العراق وأفغانستان، مع نقل النُهج بينهما (نظرًا للنجاح المُحقق بنسبة أقل من مشاركة نفس الأفراد في كلا المسعيين). وقام الجيش بإعداد دليل ميداني (*مساعدة قوّات الأمن*، الدليل الميداني 3-07.1، الذي تم نشره في عام 2009) الذي طرح مفهوم "القيادة من الخلف" في هذه المهام التدريبية وطوره.

مع زيادة انتشار وحدات الجيش والشرطة العراقية وتوليها المسؤوليات العملياتية، تحول موقف القوّات الأمريكية ببطء إلى "تقديم المشورة والمساعدة". وعقب إجراء بعض التجارب والخطأ، استقر الجيش الأميركي على نموذج *لواء المشورة والمساعدة* عام 2009، وتم تقنينه في الدليل الميداني 3-07.1؛ وتم استخدام هذا النموذج خلال عملية تخفيض القوّات الأمريكية المقاتلة في العراق، والبعثة التدريبية تحت اسم عملية الفجر الجديد، والتسليم النهائي للمسؤوليات الأمنية في عام 2011.

ألوية المشورة والمساعدة عبارة عن ألوية قتالية تتألف من مزيج من 50 ضابطًا ميدانيًا وضباط صف مدربين خصيصًا كمستشارين؛ توكل إلى هؤلاء الأفراد المتخصصين مهمة قيادة فرق صغيرة ويتم دمجهم ضمن الوحدات الوطنية. وبخلاف برامج التدريب السابقة، يتلقى هؤلاء الاستشاريون المدمجون من ألويتهم الدعم المتعلق بالنقل والمعدات والأفراد والحماية. كما تقرن الألوية السرايا والكتائب مع الوحدات

وتكمن إحدى النتائج الإيجابية للخبرة المكتسبة في العراق في الارتقاء بمكانة مهمة تدريب قوّات الأمن ومساعدتها داخل الجيش الأمريكي، ويعتبر الجيش عملية التدريب في الوقت الراهن بمثابة خبرة قتالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فرص سعي الأفراد فائقي الجودة إلى مهام تدريب.

القومية المماثلة لإجراء عمليات التدريب والقتال. وفي العراق، أتاح استخدام هيكل اللواء المعياري الحالي لألوية المشورة والمساعدة الاحتفاظ بقدرتها القتالية، الأمر الذي أدى بدوره إلى التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها الفرق الاستشارية المدمجة، وسمح للواء القيام بمهام أخرى، مثل العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب ودعم فرق إعادة الإعمار المحلية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية. ومنذ ذلك الحين، تم تبني نظام لواء المشورة والمساعدة (AAB) لبعثة مساعدة قوّات الأمن في أفغانستان، وهو ما يعتبر نجاحًا بشكل عام. ومع صياغة مفهوم المستشارين المدمجين والقوّات المشاركة في قالب مؤسسي في النموذج الميداني 3-07.1، يجب أن يكون للمفهوم تأثير مستمر على مستقبل التدريب والمساعدة الأمريكية.

وأدت مجابهة العديد من التحديات في تدريب القوّات المحلية إلى تقديم خبراء سياسيين خارجيين عدة مقترحات من أجل تشكيل فرق تدريبية واستشارية داخل الجيش الأمريكي لتحسين قدرات الجيش على المهام التدريبية والمهام ذات الصلة (تمت الإشارة إلى بعضها في قائمة المراجع

تكلفة الحرب

كانت التكاليف المالية للحرب على العراق باهظة على دافعي الضرائب الأمريكيين، حيث بلغت النفقات التقديرية الإجمالية تريليونات الدولارات. وقد موّل الكونجرس الحرب إلى حد كبير من خلال الاعتمادات المالية الإضافية والطارئة علاوة على "الميزانيات الأساسية" لوزارة الدفاع، ووزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة شؤون المحاربين القدامى. بلغت أحدث الأرقام الواردة من مصادر حكومية وخبراء خارجيين فيما يخص حرب العراق حوالي 830 مليار دولار في النفقات المباشرة من عام 2002 حتى عام 2013. وبلغت النفقات السنوية لحرب العراق أكبر قيمة لها في عام 2008 بمبلغ 142 مليار دولار. حصل البنتاجون على نحو 93 بالمائة من تمويل الحرب على العراق، وحصلت وزارة الخارجية الأمريكية/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على ما يقرب من 6 بالمائة من التمويل.

كما زادت الميزانية الأساسية للبنتاجون بشكل كبير خلال نفس الفترة، ما يتجاوز بكثير أي توقعات قبل الحادي عشر من أيلول (سبتمبر). وقد تضمنت الميزانية الأساسية الكثير من الإنفاق المرتبط بالحرب، مثل الزيادات الإجمالية في الأجر الأساسي العسكري ومجموعات المزايا التي كانت ضرورية للوفاء بأهداف تجنيد الأفراد من المتطوعين بالكامل خلال الحرب. وإذا نظرنا بعناية إلى الميزانية الأساسية للبنتاجون، يقول بعض الخبراء الخارجيين، مثل الفريق الخاص بمشروع تكلفة الحرب في جامعة براون، أن التكاليف التراكمية وغير المباشرة للحرب على العراق التي تم وضعها في ميزانية البنتاجون الأساسية تتراوح إجمالاً بين 380 و490 مليار دولار. ولم تدرك وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة شؤون المحاربين القدامى هذه الزيادات المطلقة الكبيرة في ميزانياتها الأساسية، على الأقل حسب القيمة المطلقة.

بالإضافة إلى ذلك، تمثل الالتزامات المالية في المستقبل الناتجة عن حرب العراق مسؤولية هائلة وغير ممولة على الخزانة الأمريكية. وتقدم الولايات المتحدة مزايا كبيرة للمحاربين القدامى في شكل رعاية صحية واستحقاقات الإعاقة والمعاشات التقاعدية وإعانات للتعليم العالي. ويخبرنا التاريخ أن تكاليف الإعانات المالية التي يحصل عليها المحاربون القدامى لم تبلغ ذروتها إلا بعد مرور عقود على انتهاء صراع ما وأنها بلغت ما بين ثلث إلى نصف التكلفة الإجمالية للحرب.

فعدد المحاربين القدامى الذين يستفيدون بالفعل من تلك الإعانات مثير للدهشة. فقد استفاد أكثر من نصف المحاربين القدامى العائدين من العراق وأفغانستان من الرعاية الصحية لشؤون المحاربين القدامى (899,752 من المحاربين القدامى حتى عام 2012). وقد تم تشخيص حالة أكثر من نصف هؤلاء المحاربين على أنهم مصابون باضطرابات عقلية بما في ذلك (الكآبة أو القلق أو اضطراب ما بعد الصدمة (486,015 من المحاربين القدامى حتى عام 2012). وعلى الرغم من عدم قيام أي هيئة حكومية بإجراء تقديرات كافية للميزانية في المستقبل لتقدير التكاليف الإجمالية في المستقبل للمزايا التي يحصل عليها المحاربون القدامى، إلا أن الأرقام الصادرة عن مشروع تكلفة الحرب تشير إلى أن هناك ما يتراوح بين 450 و540 مليار دولار كالتزامات بسبب الحرب في العراق.

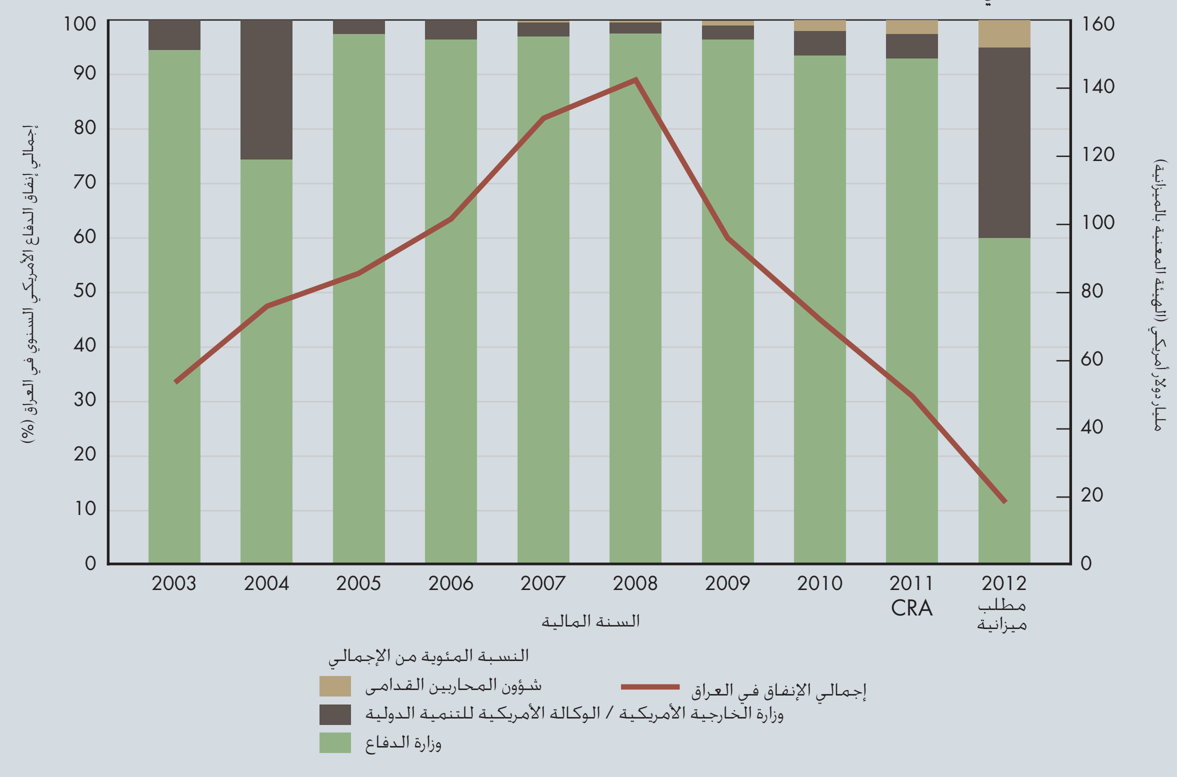
وعلى الرغم من أن الشكل المستقبلي للميزانية الأمريكية متضمنة الإنفاق الدفاعي لا يزال غير ثابت من الناحية السياسية، إلا أننا يجب أن نتوصل إلى أن الحربين في أفغانستان والعراق أسفرا عن زيادة دائمة جوهرية في ميزانية الدفاع الأمريكية. وقد زادت الميزانية الأساسية للبنتاجون بأكثر من 40 بالمائة، بالمعدلات الحقيقية، بداية من عام 2001 إلى عام 2010، عندما بلغت ذروتها بمستوى أعلى من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية. وقد انخفض الإنفاق الدفاعي بشكل كبير منذ بلوغه تلك الذروة، إلا أن الميزانية الأساسية، اعتبارًا من عام 2013، لا تزال عند نفس مستويات عام 2007، بنسبة أعلى من ذروة الإنفاق الدفاعي خلال إدارة ريجان، على الأقل بالقيمة الحقيقية للدولار.

ومن المحتمل استمرار إجراء تخفيضات على الميزانية الأساسية للبنتاجون، لكن حتى في ظل أكثر المقترحات قسوة، ستظل مستويات الإنفاق أعلى من تلك التي كانت عليها خلال إدارة كلينتون. فأهم التخفيضات المقترحة مصاغة في القانون الحالي: وهو قانون مراقبة الميزانية لعام 2011، المعدل بما يسمى العزل. وإذا استمر سريان التشريع الحالي ذو الصلة، فسوف تعود ميزانية الدفاع إلى مستويات عام 2006.

أعلى بنسبة 25 بالمائة من مستويات التمويل في عام 2000 ثم ستظل ثابتة حتى عام 2020. وعلى الرغم من أن بعض الخبراء الخارجيين قد قدموا اقتراحات بديلة عن العزل، إلا أنه لا يوجد أي اقتراح جدي قائم يعيد الإنفاق إلى مستويات ما قبل الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) بالمعدلات الحقيقية. لقد تسببت الحروب في العراق وأفغانستان في زيادة ميزانية وزارة الدفاع بشكل دائم في الوقت الحالي على الأقل، وسوف تؤدي في المستقبل إلى زيادة ميزانية وزارة شؤون المحاربين القدامى بشكل أكبر أيضًا.

الغالبية الكبيرة من تمويل الحرب ذهب إلى وزارة الدفاع.

الشكل 3. التمويل السنوي المقدر لحرب العراق حسب الوكالة، من السنة المالية 2001 حتى السنة المالية 2012 (بالنسبة المئوية من إجمالي تمويل حرب العراق)، وإجمالي إنفاق الدفاع الأمريكي السنوي في العراق، من السنة المالية 2001 حتى السنة المالية 2012 (مليار دولار أمريكي من سلطة الميزانية)



المصدر: خدمة بحوث الكونجرس، "تكلفة حرب العراق وأفغانستان والحرب العالمية الأخرى على العمليات الإرهابية منذ الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)". 29 آذار (مارس) لعام 2011

في نهاية هذا البحث). وتكمن إحدى النتائج الإيجابية للخبرة المكتسبة في العراق في الارتقاء بمكانة مهمة تدريب قوّات الأمن ومساعدتها داخل الجيش الأمريكي. ويعتبر الجيش عملية التدريب في الوقت الراهن بمثابة خبرة قتالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فرص سعي الأفراد فائقي الجودة إلى القيام بمهام تدريب. ويتمتع حاليًا عدد أكبر من الجنود بهذه الخبرة. وبما أن التعاون الأمني أصبح أكثر أهمية في العمليات القتالية للولايات المتحدة في الخارج، فإن هذا قد يثبت قدرة حاسمة – وهي القدرة التي قد تؤثر على كيفية ترقية الأفراد والمستهدفين منهم وماهية المهارات المُعززة فيما بين القوّات المسلحة الأمريكية.

وعلى الرغم من تحقيق هذه المكاسب المهمة، فقد كان التأثير الكلي للعراق على قدرة الولايات المتحدة لتطوير قوّات الأمن متواضعًا في أحسن الأحوال. وقد حظيت الولايات المتحدة بقدرات أفضل لتدريب قوّات الأمن في الدول الشريكة في وقت السلم. ولكن يظل بناء قوة أمنية محلية من البداية مهمة أكثر صعوبة، وخصوصًا في ظل وجود حالات تمرد. وإذا حاولت الولايات المتحدة القيام بذلك مرة أخرى في المستقبل، فسوف تحتاج إلى قدرات تتجاوز بكثير القدرات الموجودة حاليًا.

فهم التحدي

خاضت الولايات المتحدة الحرب في العراق لأن الرئيس وكبار مستشاريه قاموا بتقييم ذلك على أنه يصب في مصلحة الولايات المتحدة ولاعتقادهم أن الفوز بالحرب سيكون سريعًا وسهلاً نسبيًا. وفي الواقع، مرت المراحل الأولى من الحرب بسلاسة، مع الإطاحة السهلة نسبيًا بالجيش العراقي الذي تفوقت عليه الولايات المتحدة تفوقًا كبيرًا خلال عملية عاصفة الصحراء منذ أكثر من عقد مضى. ولم تترنح العملية إلا بعد أن تحولت الحرب من معارك تقليدية ضد جيش صدام إلى عمليات لإرساء الاستقرار، ومن ثم إلى مكافحة التمرد الكامل. وسرعان ما بدأت الولايات المتحدة (في البنتاجون وغيره) في تحمل عواقب التخطيط غير الكافي للنزاع الأقل حدة وبناء الدولة. وإذا كانت الحملة الأولية للإطاحة بنظام صدام البعثي دليلاً على القوة المهيبة للجيش الأمريكي، فإن المرحلة التالية من الصراع كانت بمثابة إظهار حقيقة أن الشروع في بناء الأمة يُمكن أن يتسبب في تحمل تكاليف هائلة. وإذا أدرك صناع السياسة الأمريكيون مسبقًا أن الحرب ستكلف دافعي الضرائب الأمريكيين أكثر من مليار دولار، وستودي بحياة الآلاف من القوّات الأمريكية وعدد لا يُحصى من المدنيين العراقيين، وستورط الولايات المتحدة في شؤون العراق خلال السنوات القادمة، فإنهم سيكونون أقل حماسًا لخوض الحرب في المقام الأول. وعلى أقل تقدير، ربما كان الدعم الشعبي أضعف بكثير.

هل حسّنت العراق من قدرتنا على التنبؤ بأي درجة من الدقة كيف ستكون حروب اليوم مكلفة لنا؟ ويُمكن أن يدل تحفظ إدارة أوباما على التدخل عسكريًا في سوريا إلى أن ذلك قد حدث بالفعل أو إلى أنه إشارة إلى العبء الذي تحمله حرب العراق في التفكير الحالي مقارنة بالدروس المستفادة من البوسنة وكوسوفو ورواندا. وفي الواقع، يبدو أن تحفظ الولايات المتحدة على التدخل في سوريا ينبع بقدر كبير من الشعور بالإنهاك التام لما بعد العراق وما بعد أفغانستان، كما ينبع من إدراك الولايات المتحدة لما يُمكن أن يتطلبه التدخل وما يُمكن أن يحققه. عندما أعلن الجنرال مارتن ديمبسي (Martin Dempsey)، رئيس هيئة الأركان المشتركة، في تموز (يوليو) عام 2013، تقديرات تكلفة مجموعة من البدائل العسكرية في سوريا، اعترض الكثير من الخبراء بالخارج على أنها كبيرة جدًا. ونحن ندرك أن التدخل في سوريا سيكون مكلفًا، ولكن تظل قدرتنا محدودة لتقييم التكلفة.

لكن العقد الأخير حسّن من فهمنا لأنواع عوامل الخطر التي تزيد من احتمالية استمرار الصراعات؛ وهذا من شأنه أن يجعل عملية إرساء الاستقرار بعد الصراع أمرًا صعبًا. على الرغم من أن كثيرًا مما ورد في هذه الدراسة لم يكن نتيجة مباشرة لتجربة العراق (أكثر كذلك من الجوانب الأخرى المشروحة في هذا البحث). لقد أورد العلماء العديد من العوامل التي تميل إلى جعل عملية إعادة الإعمار بعد الصراع أكثر صعوبة في ظل ظروف محددة ومنها: ضعف الإدارة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وتدني مستويات التنمية الاقتصادية، ووعورة المناطق الجبلية، والموارد الطبيعية التي يمكن استخراجها، وعدم تعاون الدول المجاورة، وأنواع معينة من التسويات بالوسائل السلمية. لكن العلماء عادةً ما يختلفون حول مدى أهمية كل عامل من هذه العوامل، أو حول الظروف

التي قد يكون فيها أحد العوامل أهم من غيره، أو حول الاتجاهات التي تشير إليها بعض من تلك الأسهم السببية.

ومن ثمّ فإن تجربة العراق يبدو أنها زادت من الحذر الأمريكي وربما زادت من ميلنا نحو المبالغة في تقدير تبعات التدخل. وعلى الرغم من هذا، لم تجعلنا تجربة العراق أكثر قدرةً على تقدير ما ستكون عليه تلك التبعات، ومن ثمّ فإن التخطيط وتخصيص الموارد بكفاءة سابقان لأوانهما. وتجدر الحاجة إلى بذل مزيد من الجهد في هذا الجانب.

العراق والصراعات المستقبلية

يبدو أن حرب العراق لم يكن لها سوى أثر إيجابي بسيط على قدرة الولايات المتحدة على ربح حملة لمكافحة التمرد والتعامل مع تعقيدات عملية بناء الدولة وتشكيل قوى أمنية شريكة وتوقع تبعات التدخلات في القرن الحادي والعشرين. وبالتالي تبدو بعض التغيرات الجديرة بالملاحظة التي تثيرها هذه الحرب ثقافية وفكرية في طبيعتها. وقد يكون لهذا ثماره المهمة طويلة الأجل، حيث إن القدرات والوسائل المادية تنبثق في نهاية المطاف من الأفكار وليس العكس. ومع ذلك يعد مدى التسوية المطلوب في الكثير من الجوانب واقعيًا، وخاصةً فيما يتعلق ببناء القدرة المدنية اللازمة لبناء الدولة خصوصًا في أثناء نشوب صراع ما، وذلك بسبب كثرة ما أُثير من مناقشات بالولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة. وعلى الرغم من أن قلة التخطيط للتعامل مع العراق في فترة ما بعد الغزو كان يُنظر إليها على نطاق واسع بأنه إخفاق حقيقي بعد المرحلة الأولى من حرب العراق، إلا أنه لم يُبذل سوى القليل من أجل إقامة تخطيط قوي بين المؤسسات والقدرة على التنسيق لمهمات إرساء الاستقرار المستقبلية. وعلى نحوٍ مماثل لم تتلقَ فرق الاستجابة الميدانية، التي ستكون مفيدة في الكثير من المواقف بعد العراق، التمويل الكافي من الكونجرس أو من إدارتي بوش أو أوباما.

ومع ذلك، يجب أن يقابل التبني المؤسسي الأمريكي الهين لهذا الأمر هذا الواقع الأساسي: حيث تبدو عملية بقيادة أمريكية لبناء دولة بحجم العراق غير محتملة التكرار في المستقبل القريب، وبالتحديد لأن الصعوبات الموجودة في العراق وأفغانستان ستعيق القيادة السياسية الوطنية من الانخراط بالخارج وهذا يشمل نشر قوّات على الأرض لفتراتٍ ممتدة. وفي الواقع، من الضروري للولايات المتحدة تعلم الدروس المنطقية من تجربة العراق وتبنيها. وسيكون من الحمق افتراض أن تكون الحرب القادمة تشبه تمامًا الحرب السابقة. لهذا ربما يكمن الجانب المضيء الذي يكتنف غياب التغيرات المؤساستية الرئيسية في أن النقص الكبير في هذه التغيرات يحول دون إعادة رسم صورة الجيش الأمريكي في مشهد حرب العراق مرة أخرى، ما يمثل حاجزًا ضد خطر "خوض الحرب الأخيرة" في المستقبل.

ومع ذلك، إذا لم تبدُ الحروب المستقبلية مثل حرب العراق تمامًا، فإن الكثير منها لا يزال يحاكي تجربة العراق على الأرجح أكثر من أن تكون الحروب الكبرى للقرن العشرين. وقد تدفع العادة والألفة بنفس القدر الذي يدفع به التقييم المتزن للمتطلبات المستقبلية المحتملة نزعة قطاعات من الجيش الأمريكي ومن الحكومة بشكل عام نحو العودة إلى أنماط حقبة الحرب الباردة. على سبيل المثال، يستمر وجود مواطن ضعف في التنسيق العسكري المدني وفجوات في قدرات بناء الأمة ما

في الواقع، من الضروري للولايات المتحدة تعلم الدروس المنطقية من تجربة العراق وتبنيها. وسيكون من الحمق افتراض أن تكون الحرب القادمة تشبه تمامًا الحرب السابقة.

يكلف الولايات المتحدة الكثير من الدماء والأموال في العراق، ويكون هذا حتى في المساعي الأصغر. وفي نهاية الأمر قد يقرر صناع القرار الأمريكيون معالجة الأزمة السورية بشكلٍ ما. لهذا في الوقت الذي قد تتغير فيه الوتيرة، لن تتغير الحاجة إلى الاستقرار بعد الصراع وأحيانًا مكافحة التمرد.

وقد يأمل المرء، على أقل تقدير، أن تنتهج الولايات المتحدة تدخلات مستقبلية برؤية استراتيجية واسعة تتحمل مسؤولية إمكانية سير الأمور على غير المتوقع. لن يكون هناك يقين أبدًا في البداية حول كيفية طي صفحة حروب مثل حرب العراق، ولكن يجب ألا تُشكِّل حالة القلق المصحوبة بالشك مبررًا لانتهاج سياسة دائمة لعدم التدخل. ويجب أن تستحث تجربة العراق إيجاد تقدير صادق لإخفاقات الحرب، وتشجع على مراعاة الاتجاهات التي قد تسلكها تدخلات المستقبل مراعاة كاملة وصادقة، ونأمل أن تُسفر عن تخطيط صارم يضع الإمكانيات غير المرغوبة في الحسبان.



Bensahel, Nora, Olga Oliker, and Heather Peterson, *Improving Capacity for Stabilization and Reconstruction Operations*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-852-OSD, 2009. As of April 4, 2013: http://www.rand.org/pubs/monographs/MG852.html

Brennan, Richard R., et al., *Ending the War in Iraq*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR232-USFI, 2013.

Congressional Research Service, *The Cost of Iraq, Afghanistan, and Other Global War on Terror Operations Since 9/11*, by Amy Belasco, March 29, 2011.

Congressional Research Service, *Peacekeeping/Stabilization and Conflict Transitions: Background and Congressional Action on the Civilian Response/Reserve Corps and Other Civilian Stabilization and Reconstruction Capabilities*, by Nina M. Serafino, October 2, 2012.

Davis, Paul K., ed., *Dilemmas of Intervention: Social Science for Stabilization and Reconstruction*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-1119-OSD, 2011. As of April 4, 2013: http://www.rand.org/pubs/monographs/MG1119.html

Dobbins, James, Seth G. Jones, Benjamin Runkle, and Siddharth Mohandas, *Occupying Iraq: A History of the Coalition Provisional Authority*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-847-CC, 2009. As of April 4, 2013: http://www.rand.org/pubs/monographs/MG847.html

Hedgpeth, Dana and Sarah Cohen, "Money as a Weapon," *The Washington Post*, August 11, 2008. As of September 10, 2013: http://articles.washingtonpost.com/2008-08-11/world/36788670_1_commanders-auditors-reconstruction

International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance*, Volumes 88–113 (1988–2013).

Kelly, Terrence K., Seth G. Jones, James E. Barnett II, Keith Crane, Robert C. Davis, and Carl Jensen, A *Stability Police Force for the United States: Justification and Options for Creating U.S. Capabilities*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-819-A, 2009. As of April 4, 2013: http://www.rand.org/pubs/monographs/MG819.html

Oliker, Olga, "Security Force Development in Afghanistan: Learning from Iraq, Testimony Presented Before the House Armed Services Committee, Subcommittee on Oversight and Investigations," Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, CT-378, July 18, 2012. As of April 4, 2013: http://www.rand.org/pubs/testimonies/CT378.html

Pirnie, Bruce R., Edward O'Connell, *Counterinsurgency in Iraq (2003–2006): RAND Counterinsurgency Study—Vol. 2*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-595/3-OSD, 2008. As of April 4, 2011: http://www.rand.org/pubs/monographs/MG595.3.html

Szayna, Thomas S., Derek Eaton, James E. Barnett II, Brooke Stearns Lawson, Terrence K. Kelly, and Zachary Haldeman, *Integrating Civilian Agencies in Stability Operations*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-801-A, 2009. As of April 4, 2013: http://www.rand.org/pubs/monographs/MG801.html

Szayna, Thomas S., Nora Bensahel, Terrence K. Kelly, Keith Crane, David E. Mosher, and Beth E. Lachman, "Shifting Terrain," *RAND Review*, Vol. 33, No. 3, Winter 2009–2010, pp. 16–23. As of April 4, 2013: http://www.rand.org/publications/randreview/issues/winter2009/terrain1.html

Tanielian, Terri, and Lisa H. Jaycox, eds., *Invisible Wounds of War: Psychological and Cognitive Injuries, Their Consequences, and Services to Assist Recovery*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-720-CCF, 2008. As of May 7, 2013: http://www.rand.org/pubs/monographs/MG720.html

U.S. Army. *Counterinsurgency,* Department of the Army Field Manual 3-24, Washington, D.C.: Government Printing Office, 2006.

U.S. Army. *Security Force Assistance,* Department of the Army Field Manual 3-07.1,, Washington, D.C.: Government Printing Office, 2009.

U.S. Department of Defense, *Quadrennial Defense Review Report*, September 30, 2001. As of September 10, 2013: http://www.defense.gov/pubs/pdfs/qdr2001.pdf

U.S. Department of Defense, Directive, Military Support for Stability, Security, Transition, and Reconstruction (SSTR) Operations, Number 3000.05, November 28, 2005. As of September 10, 2013: http://www.fas.org/irp/doddir/dod/d3000_05.pdf

U.S. Department of Defense, Quadrennial Defense Review Report, February 2006. As of September 10, 2013: http://www.defense.gov/qdr/report/Report20060203.pdf

U.S. Department of Defense, Quadrennial Defense Review Report, February 2010. As of September 10, 2013: http://www.defense.gov/qdr/images/QDR_as_of_12Feb10_1000.pdf

U.S. Department of Defense, *Sustaining U.S. Global Leadership: Priorities for 21st Century Defense*, January 2012. As of September 10, 2013: http://www.defense.gov/news/defense_strategic_guidance.pdf

U.S. Department of Defense, Defense Casualty Analysis System. As of September 10, 2013: https://www.dmdc.osd.mil/dcas/pages/main.xhtml

Ucko, David H., “Counterinsurgency after Afghanistan: A Concept in Crisis,” *PRISM*, Vol. 3, No. 1, December 2011. As of April 4, 2013: http://www.ndu.edu/press/counterinsurgency-after-afghanistan.html

The White House. “Management of Interagency Efforts Concerning Reconstruction and Stabilization.” National Security Presidential Directive 44, December 7, 2005. As of September 10, 2013: http://www.fas.org/irp/offdocs/nspd/nspd-44.html

نبذة عن المؤلفين

كريستوفر إس تشيفيز عالم سياسي بارز في مؤسسة RAND، حيث يتخصص في شؤون الأمن الأوروبي ومنطقة أوراسيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو) والتدخلات العسكرية وقضايا الردع. ويعمل أيضًا أستاذًا مساعدًا في كلية بول اتش نيتزه للدراسات الدولية المتقدمة التابعة لجامعة جونز هوبكينز.

أولغا أوليكر مديرة مشاركة لمركز سياسات الدفاع والأمن الدوليّ ومحللة سياسية دولية أولى في مؤسسة RAND. وتشمل مجالات خبرة "أوليكر" العلاقات الدولية، وسياسات الأمن القومي، وإصلاح القطاع الأمني في فترات الصراع وما بعد الصراع وخلال الفترة الانتقالية، والسياقات الإنمائية، فضلاً عن الجهود الأمريكية والدولية الرامية إلى دفع عجلة الإصلاح في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

أندرو إم. ليبمان محلل سياسي بارز في مؤسسة RAND. تقاعد في آب (أغسطس) 2012 وهو يشغل منصب نائب مدير المركز الوطني لمكافحة الإرهاب بعد أن تحمل أعباء منصبه لأكثر من 30 عامًا داخل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. وقضى معظم حياته المهنية يعمل على قضايا الشرق الأوسط والإرهاب.

بن كونابل أحد كبار المحللين في مجال السياسات الدولية في مؤسسة RAND ومسئول متقاعد في جهاز مخابرات قوّات مشاة البحرية، وضابط المنطقة الخارجية الناطقة بالعربية. ويركز في عمله على مكافحة التمرد والمنهجية الاستخباراتية، ويعمل أيضًا على قضايا الشرق الأوسط الإقليمية وغيرها من قضايا الحروب لدعم رعاة وزارة الدفاع الأمريكية.

جورج ويلكوكسون مرشح لنيل درجة الدكتوراه في قسم العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا في بيركلي. وقد أجرى بحوثًا ميدانية في تركيا وأوغندا وكوسوفو، وقد سافر كثيرًا إلى أنحاء البلقان والشرق الأوسط.

ويليام يونغ محلل سياسي بارز في مؤسسة RAND. قام يونغ بإدارة عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية لصالح الخدمة الوطنية السرّية لأكثر من 30 عامًا قبل تقاعده في كانون الأول (ديسمبر) عام 2011. وقد قضى معظم حياته المهنية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا يعمل على قضايا مكافحة الإرهاب والتمرد ومكافحة الانتشار.

نبذة عن هذا المنظور

سوف تخلد حرب الولايات المتحدة ضد العراق التي أسفرت عن الإطاحة بصدام حسين في الذاكرة على أنها أحد أكثر الأحداث أهمية في أوائل القرن الحادي والعشرين وأحد أكثر الأحداث إثارة للجدل. ولقد تبارى الكثيرون في الكتابة عن قرار الغزو والصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة وحلفاؤها خلال الغزو في عام 2003 وبعده والاحتلال الناتج عنه. ومع ذلك، سوف يتغير تركيز التحليل طبيعيًا إلى تأثير الحرب على المدى الطويل على السياسة الخارجية الأمريكية وذلك بمرور الوقت. ويمثل الأثر الدائم الذي خلفته حرب العراق على الهياكل والمؤسسات الأمنية الأمريكية أحد الأبعاد المهمة. يقدم هذا البحث نظرة عامة لا يُمكن إنكار أنها أولية عن الأساليب الأساسية التي شكّلت الحرب من خلالها أو لم تشكل البنى الهيكلية للسياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة وتأثيراتها في المستقبل. والبحث مُعد للقراء الذين هم على معرفة عامة بالحرب والنظام الأساسي للسياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة. ويكمن الهدف من هذا البحث في المقام الأول بالضرورة في كونه مساهمة مبدئية للنقاش أكثر من كونه مراجعة حاسمة للموضوع.

يود المؤلفون الإعراب عن شكرهم لتشارلي ريس (Charlie Ries) ومايكل أوهانلون (Michael O'Hanlon) على مراجعاتهم المفيدة لهذا التقرير بالإضافة إلى جيم دوبينز (Jim Dobbins) وإريك بيلتز (Eric Peltz) على دعم عملية النشر داخل مؤسسة RAND. يأتي الدافع المبدئي للتقرير من اجتماع برعاية مشتركة بين مؤسسة RAND وصحيفة *فورين بوليسي* (Foreign Policy) لتكون الذكرى العاشرة لبدء عمليات القتال في العراق.

تمت كتابة هذه الورقة البحثية في مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني، وهو مركز بحوث وتطوير يعمل بتمويل فيدرالي وبرعاية مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة وقيادة المقاتلين الموحدة وقوّات البحرية وقوات مشاة البحرية ووكالات الدفاع ومجموعة استخبارات الدفاع.

للاطلاع على مزيدٍ من المعلومات حول مركز سياسات الدفاع والأمن الدوليّ، تفضل بزيارة http://www.rand.org/nsrd/ndri/centers/isdp.html أو تواصل مع المدير (تتوفر بيانات الاتصال على صفحة الويب).

يجب توجيه أي تعليقات أو أسئلة بشأن هذا البحث إلى قائد المشروع كريس تشيفيز (Chris Chivvis) على البريد الإلكتروني chivvis@rand.org.



www.rand.org

Arabic Translation of: "Initial Thoughts on the Impact of the Iraq War on U.S. National Security Structures"
PE-111/1-OSD (2014)